مؤقـــت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣٤١٧

المعقودة يوم الجمعة
١٢ آب/اغسطس ١٩٩٤
الساعة ١٢/٥٠
نيويورك

الرئيس:	السيد فورونتسوف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين	السيد سيرسالي دي سيريسانو
	اسبانيا	السيد لاكلاوسترا
	باكستان	السيد خان
	البرازيل	السيد فالي
	الجمهورية التشيكية	السيد توما
	جيبوتي	السيد دوراني
	رواندا	
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عمان	السيد السمين
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد ايواه
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد يوم

بنود جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام الى مجلس الأمن عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (S/1994/865)

94-86212

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٠٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام الى مجلس الأمن عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (S/1994/865)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أنغولا يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فان دونيم "مبيندا" (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، الوثيقة S/1994/865. أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس للوثيقتين S/1994/889 و S/1994/926، اللتين تتضمنان نصي رسالتين مؤرختين ٢٨ تموز/يوليه و ٣ آب/اغسطس ١٩٩٤، على التوالي، موجهتين الى رئيس مجلس الأمن والى الأمين العام، على التوالي، من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة.

عقب مشاورات جرت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، فوضني الأعضاء بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

"استعرض مجلس الأمن تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه (S/1994/865) عن الحالة في أنغولا، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٩٣٢ (١٩٩٤).

"ويثني مجلس الأمن على الجهود الدؤوبة التي بذلها الأمين العام وممثله الخاص والدول الثلاث المراقبة لعملية السلم في أنغولا ويشجعهم على مواصلة جهودهم لوضع حد للحرب الأهلية المدمرة وإحلال السلم في أنغولا عن طريق المفاوضات في إطار "اتفاقات السلم" وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويحث كلا من حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) على تقديم تعاونهما الكامل الى الممثل الخاص للأمين العام ليتسنى الوصول بمباحثات السلم في لوساكا الى نهاية ناجحة في أقرب وقت ممكن.

"ويعرب مجلس الأمن، مع ذلك عن نفاذ صبره إزاء الطابع المديد للمفاوضات ويحذر من أنه لا يمكن تأخير عملية السلم الى ما لا نهاية. ويعتقد مجلس الأمن أن اتفاقا عادلا وشاملا للسلم هو في متناول اليد ويحث الاتحاد الوطني للاستقلال لأنغولا بقوة على إظهار التزامه بالسلم وقبول مجموعة المقترحات الكاملة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام والدول الثلاث المراقبة.

"ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للجهود التي بذلها رئيس جمهورية زامبيا السيد ف. شيلوبا تأييدا لعملية السلم في لوساكا.

وعلاوة على ذلك، يعرب مجلس الأمن عن امتنانه لرئيس جمهورية جنوب افريقيا السيد ن. مانديلا الذي عرض يد المعونة لمساعدة الطرفين على استكمال عملية السلم في لوساكا، ويوافق المجلس على أن هذه الجهود المفيدة تحتاج الى بعض الوقت لكي تؤتي ثمارها.

وتأسيسا على ذلك، يقرر مجلس الأمن أن يؤجل مؤقتا فرض تدابير إضافية، حسب الاقتضاء، ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على النحو المشار اليه في الفقرة ٥ من قراره ٩٣٢ (١٩٩٤). ويؤكد مجلس الأمن استعداده لفرض تدابير إضافية ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا اذا ما واصل الاتحاد رفض قبول اقتراحات الوساطة المتعلقة بالمصالحة الوطنية في غضون شهر آب/اغسطس. ويعلن مجلس الأمن أنه سيبدأ بتجميع قائمة بتدابير

ممكنة من هذا القبيل وأنه لن يتقبل أي مماطلة في عملية السلم.

ويذكر مجلس الأمن من جديد كلا الطرفين أن الأعمال العسكرية الهجومية تهدد كل ما تم إحرازه من تقدم لغاية الآن في لوساكا وأن أي مزية عسكرية ميدانية تكتيكية لا تساوي الخسائر الضخمة في المعاناة البشرية التي يمر بها شعب أنغولا حاليا.

"ويعرب مجلس الأمن عن أسفه إزاء الأعمال التي يقوم بها الطرفان ولا سيما (يونيتا) والتي أفضت الى تدهور الحالة الانسانية، ويذكر أيضا الطرفين كليهما بمسؤوليتهما إيصال الإمدادات الانسانية. ويدعو مجلس الأمن الطرفين الى اتخاذ الخطوات الضرورية التي تكفل إمكانية استئناف الرحلات الغوثية الى مالانغي وكويتو.

"وإن المجلس إذ يشير الى تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالـــة في أنغولا (S/1994/825) يذكر حكومات الدول الأعضاء المعنية بالتزامها بإرسال ردود جوهرية على طلبات اللجنة للحصول على المعلومات المطلوبة فيما يتعلق بانتهاكات الجزاءات المزعومة، ويحثها على القيام بذلك على نحو فعال ودون مزيد من التأخير. وسيتناول المجلس، على سبيل الاستعجال، مسألة تعاون تلك الدول التي لم ترسل الى اللجنة لغاية الآن ردا مرضيا، لكي يتخذ الاجراء المناسب بشأنها في حال عدم تلقي هذا الرد على الفور".

سيصدر هذا البيان كوثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PREST/1994/45.

بهذا يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠